

فإذا كان حكم الفعل الماضي مثلاً أن يبني على الفتح فإن سريان هذا الحكم على فعل واحد كاف لاستغراق جميع المواد في اللغة العربية على وجه التقريب ، لأن كل مادة لفظية قابلة للاشتقاق لا تخلو من فعلها الماضي المجرد والمزيد ، ثم يأتي الفعل المضارع المعرب بالنصب فيضاف إلى هذا العدد الوافر من أواخر الماضي المفتوحة ، ويأتي بعد ذلك عدد المنصوبات من الأسماء بعوامل النصب فلا يكون في هذه الزيادة دليل على أصالة حركة الفتح بين سائر الحركات ، وإنما هي حكم واحد على آخر فعل ماضٍ واحد ينتهي بنا إلى هذا العدد الكثير .

يقول الأستاذ إبراهيم : « إن الفتحة أخف من السكون أيضاً وأيسر نطقاً ، خصوصاً إذا كان ذلك في وسط اللفظ ودرج الكلام » .

ثم يذكر من شواهد على ذلك : « أن العرب قد فروا في بعض المواضع من الإسكان إلى الفتح ، ومن ذلك صنيعهم في جمع المؤنث السالم لمثل : فترة ، وحسرة ، ودعد ، فإن العين في المفرد ساكنة ومن حقها في جمع المؤنث السالم أن تبقى ساكنة أيضاً ، لأن الجمع السالم لا يبدل فيه بناء مفرده ، ولكن العرب أوجبت في مثل هذا فتح العين فيقولون : فترات ، وحسرات ، ودعدات ، ولا يجوزون الإسكان إلا في ضرورة من الشعر ؟ » .

وهذا أيضاً من خطأ القياس عند المعترضين على طرائق النحاة في التقدير ، لأن السكون هنا لا يستثقل وإنما يستثقل الانتقال من التحريك